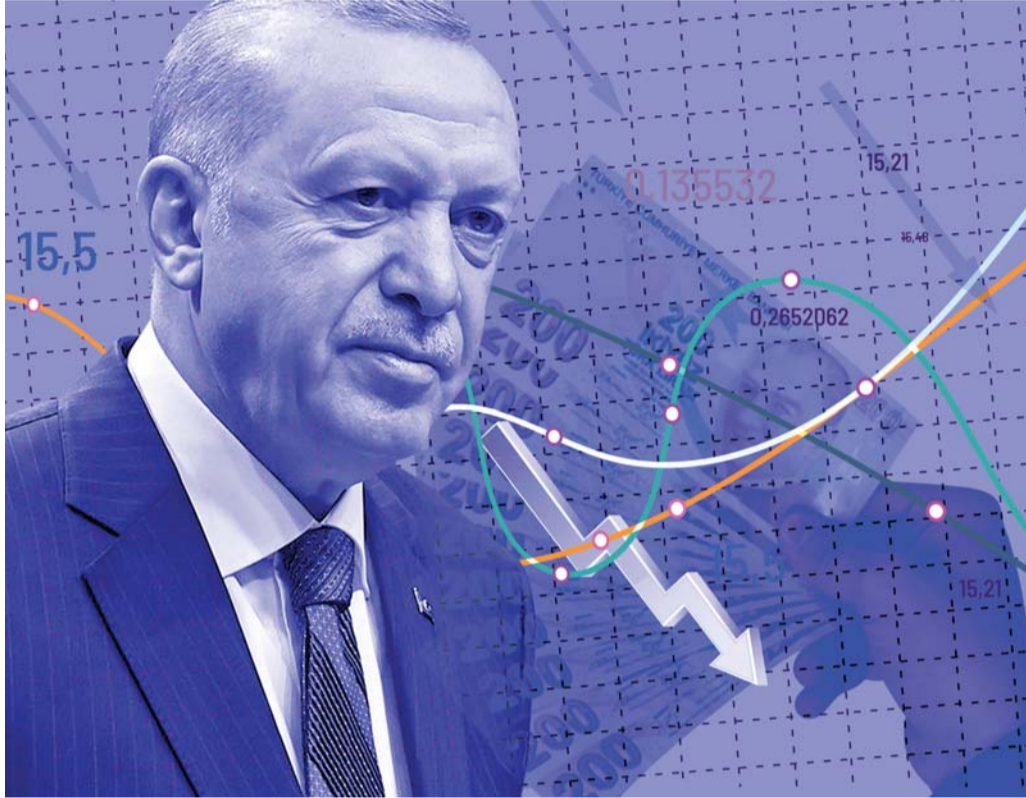


مخاوف ردة فعل أسواق المال تسيطر على المركزي التركي

توقعات بهبوط كبير في قيمة الليرة وخفض سريع للفائدة



سياسة أردوغان تلهب حفى أسواق المال

مئة مليون دولار عام 2020 وحده على شراء العملات الأجنبية في مسعى لدعم الليرة.

لكن الأتراك واصلوا تخزين الذهب واستبدال العملة المحلية بالدولار واليورو من أجل المحافظة على مدخراتهم. وهرب المستثمرون الأجانب من السوق التركي بينما بدأ الاقتصاد في طريقه إلى أزمة كبرى. وبقي إصرار أردوغان على تجنب معدلات الفائدة المرتفعة من الثوابت في سياسات تركيا. ووصف الأمر في إحدى المرات بأنه "أم وأب كل الشرور" وشدد مجددا في يناير على أنه "معارض تماما" لرفع معدلات الفائدة.

وأشار رئيس البنك المركزي الجديد قافجي أوغلو في مقال في فبراير إلى أن معدلات الفائدة المرتفعة تقود "بشكل غير مباشر" إلى ارتفاع مستوى التضخم. وبدوره، وصف خبير الاقتصاد المتخصص في الأسواق الناشئة تيموثي أش رئيس البنك المركزي المقال أغيل بانته "شخصية وطنية اتخذت الخيارات الصعبة لكن الصحيحة من أجل مصلحة تركيا في الأوقات المناسبة. دفع ثمن ذلك". ويات قافجي أوغلو رابع رئيس للبنك المركزي يعينه أردوغان منذ يوليو 2019.

بشدة ميل أغيل لرفع معدلات الفائدة. وأفاد محللون أن رئيس البنك المركزي الجديد داعم لرؤية أردوغان أن رفع معدلات الفائدة يؤدي إلى التضخم. ويعتقد معظم خبراء الاقتصاد أن ذلك يبسط التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

وكتب المحلل لدى "كايبيستال إيكونوميكس" جيسون توفى في مذكرة بحثية "يرجح أن يتسبب القرار الصادم الذي اتخذته الرئيس التركي أردوغان بإقالة محافظ البنك المركزي ناجي أغيل في وقت متأخر الجمعة بهبوط كبير في الليرة لدى افتتاح الأسواق أعمالها الإثنين".

وحذر توفى قائلا "يبدو أن جهود البنك المركزي لمكافحة مشكلة التضخم في البلاد ستنتهي، ويات أزمة ميزان مدفوعات يعانى من الفوضى مجددا احتمالا حقيقيا". وبعد تعيين أغيل تراجع سعر الليرة حينذاك إلى 8.5 مقابل الدولار مقارنة بنحو 5.9 مطلع 2020 في وقت كان محافظو البنك المركزي السابقين يقعون معدلات التضخم الرئيسية منخفضة بينما ازداد التضخم. وقدر خبراء اقتصاد لدى "غولدمان ساكس" أن البنك المركزي أنفق أكثر من

ويرى محللون أن خطوة أردوغان قوضت الثقة التي شرع إقبال في استعادتها بتوجهه تقليدي أكثر منذ تعيينه في مطلع نوفمبر. من ناحية أخرى، أبلغ مصرفيون أتراك ومستثمرون أجانب رويترز أنهم أمضوا عطلة نهاية الأسبوع في محاولة التهنين بمدى السرعة والحدة التي قد يقلص بها قافجي أوغلو أسعار الفائدة. وإلى أي مدى قد تنخفض الليرة عن سعر إغلاقها الجمعة البالغ 7.2185 مقابل الدولار.



وقال مصرفيون إن بعض مديري أقسام الخزائنة بالبنوك المحلية يتوقعون عرضا بين 7.75 و 8.00 الإثنين. وفي سوق إسطنبول القديمة، والسبت، بلغ سعر الدولار ما بين 7.80 وحوالي 7.90 ليرة، بحسب متعامل. ومن المتوقع كذلك تراجع الأسهم والسندات التركية في معاملات متقلبة أوائل الأسبوع. وكان قافجي أوغلو كتب مقالات في صحيفة مؤيدة للحكومة انتقد فيها

كشفت اجتماع مصرفيين أتراك الأحد بقيادة شهاب قافجي أوغلو محافظ البنك المركزي الجديد عن عمق المخاوف من ردة فعل أسواق المال بعد إقالة المحافظ السابق عقب رفعه سعر الفائدة حيث تتنبأ الأسواق بهزة كبيرة في السعر قد تشكل أزمة حقيقية.

وأكدت الشركة أنها أوفت بالتزامها بدفع عوائد أرباح تبلغ 75 مليار دولار لحاملي الأسهم في 2020، وهو مبلغ يتجاوز الأرباح المعلنة أساسا. ودون التطرق إلى ديون الشركة ذكر الناصر أن "تحسين كفاءة الإنفاق فيها ساعد على الحفاظ على قوة المركز المالي بها، ما ساعدها في دفع عوائد الأرباح المقررة في 2020". وقال الناصر "نظرا لتأثير جائحة كوفيد - 19 على الأسواق العالمية سخرنا تركيزنا القوي على تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي". وقالت الشركة في البيان إنها "تتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية لعام 2021 حوالي 35 مليار دولار وهو أقل من برنامج الإنفاق الرأسمالي الاستراتيجي السابق البالغ 40 - 45 مليار دولار".

ويجمع خبراء أن سياسة أردوغان النقدية سياسية صرفة وتتعارض تماما مع مقاربات الخبراء العلمية التي ترتكز على أن رفع سعر الفائدة يبسط التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية. وجرى تعيين قافجي أوغلو، المصرفي السابق والمتقصد الصريح للتشديد السياسية النقدية، السبت في تغيير مفاجئ للقيادة ما دفع بالمستثمرين للتنبؤ بخفض سريع للفائدة وهبوط الليرة الأحد. ولم يعلق البنك المركزي حتى الآن على هذه المكالمة.

وبدت تركيا منذ السبت على حافة موجة جديدة من الاضطرابات الاقتصادية بعدما أقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس البنك المركزي ناجي أغيل من منصبه وعين مكانه نائبا سابقا من الحزب الحاكم، وصدر المرسوم الرئاسي في وقت متأخر الجمعة ولم يفسر السبب الذي دفع أردوغان لتعيين شهاب قافجي أوغلو في المنصب مكان أغيل. ولكن القرار جاء بعد يوم من رفع البنك المركزي بشكل كبير معدل الفائدة الأساسي إلى 19 في المئة لمواجهة التضخم. وكان إقبال رفع الفائدة إلى 19 في المئة من 10.25 في المئة منذ نوفمبر، وهو ما يشمل زيادة 200 نقطة أساس الخميس.

تراجع أرباح أرامكو يضغط على الاقتصاد السعودي

انهيار الخام يربك المالية العامة
وخطط المشاريع الطموحة

انعكس انهيار الطلب العالمي على الطاقة على أرباح شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو التي سجلت تراجعا في الأرباح مما شكل ضغوطا كبيرة على المالية العامة وخطط المشاريع الطموحة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

الرياض - أعلنت مجموعة أرامكو السعودية العملاقة للطاقة الأحد أنها حققت في 2020 أرباحا صافية بلغت 41 مليار يورو، بتراجع نسبته 44.4 في المئة عن أرباح العام السابق، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام مع تراجع الطلب العالمي نتيجة وباء كوفيد - 19. وكشفت أرامكو عن انخفاض مئتا في الأرباح منذ أن بدأت إعلان نتائج أرباحها في 2019.

وإلى هذا الوضع إلى الضغط على المالية العامة بينما تسعى الرياض إلى مشاريع طموحة بمليارات الدولارات لتتبع الاقتصاد المعتمد على النفط.

وقالت المجموعة السعودية في بيان إنها "حققت صافي دخل بلغ 184 مليار ريال سعودي (49 مليون دولار، 441 مليار يورو) في 2020، مقابل 88.2 مليار دولار (73.8 مليار يورو) في السنة السابقة.

وتضررت السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم العام الماضي من انخفاض الأسعار والتخفيضات الحادة في الإنتاج.

44.4

في المئة نسبة تراجع صافي أرباح أرامكو في 2020 ما يعادل 41 مليار يورو بمقارنة سنوية

وقال رئيس أرامكو وكبير إدارييها التنفيذيين المهندس أمين بن حسن الناصر في بيان إن "الشركة خاضت واحدة هي أشد السنوات صعوبة وتحديا في هذا العصر". وأوضح أن "إيرادات القطاع تأثرت بانخفاض شديد في أسعار النفط الخام وتراجع مبيعاته، وتدني هوامش الربح في أعمال التكسير والكيميائيات".

لكن مقارنة بشركات أخرى في القطاع سجلت خسائر كبيرة أيضا قالت المجموعة التي طرحت أسهمها في البورصة عام 2019 إنها "برهننت على مرونتها المالية القوية في أصعب فترة شهدها قطاع الطاقة". وفي الأسابيع الأخيرة ارتفعت أسعار النفط الخام إلى أكثر من ستين دولارا للبرميل.

ومع ذلك يعتقد المحللون أن المجموعة السعودية العملاقة تستعد لموجة جديدة محتملة من انتشار فيروس كورونا قد تعرض للخطر الانتعاش الاقتصادي العالمي الخجول وتزيد من تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.

وبالتزامن مع تزايد وتيرة حملات التلقيح عالميا قالت المجموعة السعودية العملاقة إنها تتطلع إلى ارتفاع في الطلب على النفط، خصوصا في آسيا وأجزاء أخرى من العالم.

وقال محللون إن مستويات ديون الشركة ارتفعت العام الماضي مع تقديمها عوائد أرباح سخية لمساهميها رغم تراجع أرباحها.

كما أن هناك مخاوف من الهجمات المتزايدة على منشآت أرامكو النفطية في المملكة والتي تشنها ميليشيات جماعة الحوثي.

والجمعة تعرضت مصفاة الرياض لتكرير النفط إلى هجوم بطائرات مسيرة أدى إلى اندلاع النيران فيها، وقد تبناه المتطرفون الحوثيون المدعومون من إيران غريمة السعودية الإقليمية. وأبلغ أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية منتدى التنمية الصيني الأحد بأن الشركة ستعطي الأولوية لآمن طاقة الصين على مدى الخمسين عاما القادمة وما بعدها في ظل توازي مصادر الطاقة الجديدة والقائمة لبعض الوقت.



ضغوط لم تكن في الحسبان

حكومة الإمارات تقر برنامجا لجذب العاملين عن بعد في الشركات

وعرفت دولة الإمارات، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد المملكة العربية السعودية، تحولات اقتصادية كبيرة في العقود الأخيرة واستثمارات ضخمة في مجالات النفط والنقل والتكنولوجيا وغيرها، لتصبح مقراً لشركات عالمية كبرى.

وكانت السعودية أطلقت في يونيو 2019 نظاما للإقامة بهدف إلى استقطاب رجال الأعمال الأثرياء والشركات متعددة الجنسيات.

ويقوم النظام على منح إقامة "غير محددة المدة" بعد دفع مبلغ 800 ألف ريال سعودي (213 ألف دولار) لمرة واحدة، وإقامة لمدة عام قابلة للتجديد بعد دفع مبلغ 100 ألف ريال سعودي (27 ألف دولار) سنويا.

وتطبق دول الخليج نظام الكفالة وتمنح الأجانب إقامات محدودة المدة. وتسعى الإمارات منذ سنوات إلى ترسيخ صورتها كإحدى أكثر دول العالم العربي استقطابا للمواهب والعقول، بينما تقدم مدنها، وخصوصا دبي، نفسها على أنها من المدن الذكية التي تتسارع فيها الابتكارات التكنولوجية.

المقيمين فيها إقامة لعشر سنوات، بعد سنة برزت فيها جهود هؤلاء في احتواء فيروس كورونا المستجد. كما أعلنت الحكومة نيتها منح "الإقامة الذهبية" للخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم الكمبيوتر ولطلاب المتفوقين في المدارس والجامعات، في ظل مساعيها لاستقطاب المواهب للعمل ضمن برامجها العلمية المتسارعة، من الفضاء إلى الطاقة النووية.



وكانت الإمارات منحت العام الماضي الإقامة الذهبية التي يمكن تجديدها كل عشر سنوات، إلى عدد كبير من المستثمرين الأغنياء بلغ نحو 6800، سعيا لضخ الأموال في أكثر اقتصادات المنطقة تنوعا. ويعيش في الإمارات حوالي 10 ملايين شخص، يشكل الأجانب نحو 90 في المئة منهم.

وتواجه دبي ضغوطا متزايدة من مراكز أعمال أخرى من بينها السعودية، التي تحاول حمل الشركات الأجنبية على إقامة مقر إقليمي في الرياض. وغادر عدد كبير من الأجانب، الذين تحتاجهم دبي لدعم الطلب في قطاعات العقارات والخدمات والتجزئة، العام الماضي بعد إلغاء وظائفهم.

وشنحت السوق العقارية في دبي بفضل الإقبال على العقارات الفاخرة خلال الأشهر القليلة الماضية من مشرتين يستغلون انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها خلال عشر سنوات، فضلا عن التمويل السهل واقتصاد مفتوح رغم الجائحة.

وقالت غرفة التجارة والصناعة في دبي اليوم إن من المتوقع أن ترتفع مبيعات القطاع العقاري في الإمارات 13 في المئة هذا العام لتصل إلى 58 مليار دولار بنهاية 2021، إذ تعول البنوك هناك على حملة التطعيم واستضافة معرض إكسبو دبي العالمي الذي يبدأ في أكتوبر لتعزيز الطلب. وفي وقت سابق كانت حكومة الإمارات قد أقرت منح الأطباء وعلماء الفايروسات

وقالت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات نظاما جديدا يسمح للموظفين بالإقامة بالبلد الخليجي للعمل عن بعد في شركات بالخارج، وهو النظام الذي أطلقته إمارة دبي في أكتوبر.

وتابع "أهدافنا واضحة.. وفرقنا تواصل الليل بالنهار لترسيخ مكانتنا الاقتصادية والسياسية الدولية.. وترسيخ جودة حياة هي الأفضل عالميا لشعبنا ولجميع المقيمين على أرضنا".

وارتبطت إقامة الأجانب، الذين يشكلون أغلبية سكان الإمارات البالغ عددهم تسعة ملايين نسمة، في معظم الأحوال حتى الآن بالعمل داخل البلاد.